المجالس المحلية ودورها في الرقابة على الأجهزة الأمنية في أول دراسة باليمن

قضايا وناس / قاسم الشاوش

نال الباحث داود محسن محمد علي النهام درجة الماجستير بتقدير امتياز من كليات الدراسات العليا في أكاديمية الشرطة عن رسالته الموسومة بـ"رقابة المجالس المحلية على أداء الأجهزة الأمنية" في اليمن .

وتأتي أهمية هذه الرسالة التي تعد أول دراسة في اليمن تتناول دور المجالس المحلية في الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية والشرطة التي شابها القصور نتيجة التعارض بين نصوص قانون هيئة الشرطة وقانون السلطة المحلية لتشكل بنتائجها أرضية علمية صلبة لدراسات لاحقة، كما تأتي أهمية هذه الدراسة من الجانب النظري مؤيدة لنداءات القوى السياسية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني المطالبة بتطوير النظام اللامركزي الإداري في اليمن تناولها لموضوع الرقابة على الأجهزة الأمنية والشرطية التي احتلت مركز الصدارة من الاهتمام على المستوى المحلي والديمقراطي والإقليمي والدولي في وقتنا المعاصر، كما تأتي أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية سعيها إلى الخروج بنتائج محققة موثوق بها وتوصيات ينبغي الاسترشاد بها في تحسين العملية الرقابية للمجالس المحلية على الأجهزة الأمنية والشرطية، باعتبار أن المسألة الأمنية هما مشتركا بين الأجهزة الرسمية والشرطية وكافة أفراد المجتمع بشرائحه وتكويناته الاجتماعية والسياسية المختلفة وهدفت الدراسة إلى تحديد نطاق رقابة المجالس المحلية على أداء الأجهزة الأمنية من خلال الجهات (الوحدات الإدارية) والعناصر الأمنية العاملة بها الخاضعة للرقابة والمهام والمسؤوليات الرقابية المناطة بالمجالس المحلية والوسائل المستخدمة لديها في عملية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية والكشف عن الصعوبات التي ساهمت في إعاقة عملية الرقابة وتقصي الاختلافات في استجابة عينة الدراسة حول واقع رقابة المجالس المحلية على هذه الأجهزة، واعتمد الباحث خلال إعداد رسالة الماجستير على المنهج الوصفي والتحليلي عبر مدخلين: الأول مدخل وثائقي من خلال تجميع البيانات والمعلومات ذات العلاقة، والثاني: مدخل المسح الاجتماعي بواسطة العينة والاستبيان وتطبيق الدراسة على 91 فردا بتحليل الأداء (job) في رصد حقائق الواقع كما هي عليه، وجاء إعداد هذه الدراسة تحت إشراف اللجنة المكونة من الدكتور مطهر محمد العزي أستاذ القانون العام بجامعة صنعاء رئيسا، وعضوية العميد عبدالكريم صالح العزير أستاذ القانون العام بأكاديمية الشرطة والعقيد حمود محمد دبوان القديمي أستاذ القانون العام بكلية الشرطة، وأشادت لجنة التحكيم برئاسة العزي بالجهود التي بدلها الباحث في إعداد هذه الدراسة القانونية وما احتوته من معلومات قيمة ونتائج متميزة .

تصوير / عادل حويس

تكريم 29 سجيناً من خريجي الجامعة وحفظة القرآن بإصلاحية صنعاء

الثورة / وائل شرحة

بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم أقامت إصلاحية صنعاء بالتعاون مع مؤسسة دغسان التجارية والمؤسسة الوطنية لرعاية السجناء الخميس الماضي حفلاً تكريمياً لستة خريجين من حفظة القرآن الكريم من نزلاء السجن المركزي وكذا ممن أكملوا حفظ عشرين جزءاً وعددهم 7 سجناء، بالإضافة إلى 13 نزيلاً تجاوزوا حفظ خمسة عشر جزءاً من كتاب الله الحكيم.. بالإضافة إلى 3 من خرجي جامعة صنعاء كلية الآداب.

وفي الحفل التكريمي الذي حضره وكيل وزارة الداخلية لقطاع الخدمات المدنية ورئيسة هيئة مكافحة الفساد ووكيل وزارة الإدارة المحلية ورئيس مصلحة الإصلاح والتأهيل وعدد من القيادات الأمنية تم تقديم شهادات تقديرية ومبالغ نقدية وجوائز رمزية للحفظة.

واعتبر مدير عام إصلاحية صنعاء العميد/ صيفان المحجري لـ"الثورة" حفل التكريم يشجع بقية نزلاء الإصلاحية على الأقدام والانضمام لحلقات حفظ القرآن الكريم للاستفادة من مدة بقائهم في السجن.. مشيراً إلى أن أغلبية مدرسي حفظة القرآن الكريم هم من نزلاء الإصلاحية الذين يجيدون حفظ وترتيل القرآن الكريم.. لافتاً إلى أن حلقات تحفيظ القرآن ليست إلا أحد برامج التأهيل والتدريب التي تنفذها الإصلاحية.

تعمل بدون أدوات وأجهزة تعقيم

صالونات الحلاقة من يشرف على عملها؟

الطريقة التقليدية للتعقيم غير مجدية

تنتشر صالونات الحلاقة في كل الشوارع وتجد إقبالاً شديداً من قبل المواطنين لأهمية ما تقدمه من خدمة لاغنى عنها لكن البعض من هذه الصالونات لا تلتزم بالنظافة العامة ولا يتوفر فيها أجهزة التعقيم التي تمنع من انتشار الكثير من الأمراض نتناول في هذا الاستطلاع نشاط صالونات الحلاقة وابرز السلبيات الموجودة التي تشكل خطراً على صحة المواطنين ودور أجهزة الرقابة في إدارة صحة البيئة في أمانة العاصمة من خلال الحصيلة التالية :

■ تحقيق / معاذ القرشي

في البداية استطلعنا عدداً من المواطنين عن نشاط هذه المحلات وهل هم أي المواطنين يحرصون على نظافة تلك الأدوات وصلاحيتها في الاستخدام .. كانت الإجابة بعدم الاكتراث حيث أوضح صلاح الصوفي - مواطن - بالقول: إن الاعتماد الأساسي في حلق الشعر واللحية يكون على صالون الحلاقة وعندي ثقة أن أصحاب صالونات الحلاقة حسب ما يلاحظ يلتزمون بالنظافة من خلال تبديل شفرات الحلاقة أو الاهتمام بنظافة صالون الحلاقة أو كذلك النظافة الشخصية للحلاق نفسه.

وأضاف الصوفي قائلا: لا أعرف أن صالونات الحلاقة تستخدم أجهزة التعقيم أو لا ، لكنني أشاهدهم يقومون بالتعقيم بالطريقة التقليدية وأظنها تفي بالغرض ولم يحدث أن تعرضت لمرض بسبب الحلاقة.

بينما يؤكد محمد الوعرة: إن في صالونات الحلاقة ممارسات خاطئة مثل استخدام الشفرات نفسها في عملية الحلاقة حتى لو تم تبديل الأمواس فقد يبقى جراثيم على الشفرة في ظل استخدام الطريقة التقليدية في التعقيم وهي طريقة لا تحقق ما يحققه جهاز التعقيم الطبي من سلامة أو خلوها من الجراثيم الناقلة للأمراض من شخص إلى آخر.

وأضاف الوعرة: ينبغي من نزول صحة البيئة بشكل مستمر إلى صالونات الحلاقة للتأكد من التزامها بشروط السلامة الصحية وتوفير أجهزة التعقيم والفحص على العاملين في هذه المهنة واثبات خلوهم من الأمراض المعدية.

من جهته يقول ريدان الصبري 25 سنة: إن مسألة التزام الحلاق بالنظافة من خلال تعقيم وتنظيف الأدوات التي يستخدمها يعود إلى ضمير الحلاق نفسه ومدى نظافته الشخصية هو نفسه فإذا كان نظيفاً سيكون يمارس عمله بطريقة نظيفة والعكس صحيح لكن لا غنى عن دور جهات الرقابة حتى لا تظل هذه المهنة تمارس بشكل يجعلها وسطا ناقلا للكثير من الأمراض.

ومن اجل مزيد من التفاصيل التقينا محمداً صاحب صالون حيث أشار: إلى أن الالتزام بنظافة صالون الحلاقة وعلى وجه الخصوص نظافة وتعقيم أدوات الحلاقة يرجع لنظافة الحلاق نفسه ومن أساسيات العمل إذا كان الحلاق يريد تحسين إقبال الناس على الصالون أن يلتزم بالنظافة فالمواطن إذا شاهد النظافة ووثق بك فلن يذهب لحلاق آخر

■ الدكتور الأصبحي: أدعو المواطنين إلى الإبلاغ عن مخالفات لجان الرقابة والشكوى المختلفة على الرقم (01/277037)

مؤكدا أن ليس جميع أصحاب صالونات الحلاقة أو العاملين معهم في مستوى واحد في الالتزام بالنظافة فقد تجد محلات لا تلتزم بالنظافة العادية بل إن بعضها لا يتوفر لديها جهاز تعقيم أو لديها جهاز ولكن لا تستخدمه مثل هذا يحدث في كثير من صالونات الحلاقة لكن على المواطن أن يهتم فإذا شاهد أي ملاحظة على عمل الحلاق فعليه أن ينبه الحلاق لفعله الخاطئ أما إذا شاهد شيئاً خطأ وصمت على ذلك فهذا أمر غير منطقي يشجع على تصرفات سلبية صحيح أن هناك لجان تأتي للرقابة ثم تذهب ولأننا نلتزم بشروط السلامة الصحية فعلاقتنا جيدة معها ومع الزبائن الذين يقصدون الصالون.

بدورنا عرضنا واقع صالونات الحلاقة والتزامها بشروط السلامة الصحية على مدير صحة البيئة في أمانة العاصمة الدكتور محمد الاصبحي والذي أكد قائلا : إن إدارة صحة البيئة بأمانة العاصمة تقوم بالإشراف على عمل صالونات الحلاقة وأيضا محلات الكوافير النسائية ومدى التزامها بشروط السلامة الصحية حيث شكلنا منذ مدة طويلة لجانا للنزول بالتنسيق مع الهلال الأحمر اليمني على مستوى كل مديريات أمانة العاصمة.

وأضاف الاصبحي: إن جهود هذه اللجان التي تعمل في الميدان حققت نجاحات ملموسة حيث تم الفحص على الكثير من العاملين في صالونات الحلاقة وتم التأكد من خلوهم من كثير من الأمراض المعدية مثل السل كما حققت اللجان نجاحا في إلزام الكثير من الصالونات باستخدام أجهزة التعقيم ومواد التعقيم المناسبة وتم عمل محاضر ضبط لصالونات الحلاقة المخالفة لشروط السلامة الصحية ومنها أن تكون المواد التي تستخدم في التعقيم صلاحيتها سارية المفعول لكن هناك أمور تؤثر سلبا على عملنا ومنها الانطفاءات المستمرة للكهرباء فكيف يمكن أن تلزم صاحب صالون حلاقة باستخدام أجهزة التعقيم في ظل انطفاء الكهرباء او عدم وجود المشتقات إذا ما قلنا أن الصالون لديه ماطور خاص به.

وأردف مدير صحة البيئة : إن الإهمال يمكن أن يمارسه الحلاق وهذا يحتاج رقابة من جهتنا كجهات تحمي صحة المواطنين وكذلك من قبل المواطن وفي هذا الصدد ادعو المواطنين للثقة أكثر بجهات الضبط من اللجان التي تتبع صحة البيئة ليس في موضوع صالونات الحلاقة ولكن في كل النظافة بشكل عام وأي موظف يحاول ابتزاز المواطن على المواطن ألا يساعده في ذلك وان يمتنع من دفع أي مبالغ لهذه اللجان وفي حالة اقتضى الأمر التواصل مع غرفة العمليات لإدارة صحة البيئة وعلى المواطن أن يكون دوره ايجابياً وان يترك السلبية التي لصقت بنا بسبب الكثير من التراكمات من الماضي.

واختتم مدير صحة البيئة بأمانة العاصمة محمد الاصبحي حديثة قائلا: ادعو وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة إلى الاهتمام بمثل هذه القضايا التي يعتقد البعض أنها قضايا هامشية وهي من أساسيات الحياة الاجتماعية كما أدعو المواطنين في ما يتعلق بشروط السلامة الصحية في المطاعم والبوفيات وصوالين الحلاقة وخاصة في شهر رمضان المبارك أن يتواصلوا للتبليغ عن أي تجاوزات في هذا الجانب على رقم غرفة العمليات لإدارة صحة البيئة 01/277038 وسيجدنا نتفاعل مع الدور الايجابي الذي قام به من اجل صحة وسلامة المواطنين.

40 شرطياً معسر خلف القضبان

دفع الديات عن منتسبي الداخلية المعسرين.. خطوة إيجابية لرفع معنويات الشرطة

قضايا وناس / وائل شرحة

في بادرة غير مسبوقة وغير مصدقة أن تحدث في بلد كاليمن.. وجه وزير الداخلية اللواء/ عبده حسين الترب منتصف الشهر الماضي بدفع الديات عن كل نزلاء السجون المركزية من منتسبي الأجهزة الأمنية الذين ارتكبوا جرائم القتل أثناء قيامهم بواجبهم في مختلف مواقعهم الأمنية وإطلاق سراحهم.. وكذا التفاوض وبذل الجهود والمساعي مع أولياء الدم للقبول بالدية.

قوبل هذا التوجيه بارتياح واسع.. لكن البعض قال أنه يعارض أحكام القضاء وينتهك استقلالية الجهاز القضائي ويتدخل في سيادته.. بينما البعض الآخر أيد هذا التوجيه واعتبره من الخطوات التي سترفع عزائم رجال الأمن وترفع معنوياتهم في الدفاع عن الوطن ومصالحة وممتلكاته والتصدي لكل من تسول له نفسه ممارسة أعمال الشغب وتدمير وهدم كل جميل في هذا الوطن.

"الثورة" ومن الواجب الملقى على عاتقها تواصلت مع عدد من المختصين لمعرفة إن كان هذا التوجيه معارض أو منتهك للسلطة القضائية.. وخرجنا بالحصيلة التالية..

قبل أن نستعرض آراء القضاة والقانونيين كان لابد أن نعرف عدد السجناء من منتسبي الداخلية الصادر في حقهم أحكام الإعدام أو الدية.. لذا تواصلنا مع مدير عام الشؤون الداخلية بمصلحة الإصلاح والتأهيل والتدريب "السجون سابقاً" العقيد/ محمد علي اليهري والذي كشف لنا عدد أفراد الأمن المسجونين بعموم السجون المركزية بالجمهورية.. إذ بلغ عددهم الـ " 400 " سجين من أفراد الشرطة على ذمة قضايا مختلفة .. منهم " 40 " سجيناً بسبب قضايا قتل ارتكبوها أثناء أدائهم واجبهم في مواقعهم الأمنية المختلفة وصدرت أحكام قضائية في حقهم تقضي بدفع الدية لأولياء الدم.

واعتبر العقيد اليهري توجيهات وزير الداخلية صائبة وخطوة جادة نحو رفع معنويات رجال الأمن والشرطة الذين يقدمون كل ما بوسعهم حتى أرواحهم فداءً للوطن وفي سبيل تحقيق الأمن والاستقرار للمواطن.

المسؤول الإعلامي لنادي القضاة بصنعاء وقاضي الأحوال المدنية بمحكمة بني الحارث رضوان العميسي تحدث حول توجيه الوزير بقوله " من واجب وزير الداخلية الاهتمام بأفراد الأمن لا سيما من وقعوا خلف القضبان بسبب حبهم وحرصهم على شرف مهنتهم أثناء أدائهم واجبهم.. وأعتقد أن توجيه اللواء الترب يساهم بشكل كبير في رفع معنويات رجال الأمن.."

وأكد القاضي العميسي أن التوجيهات غير متناقضة مع الأحكام القضائية لما شملتها من وضوح في دفع الدية والتفويض وبذل المساعي مع أولياء الدم للقبول بالدية.. معتبراً التوجيه لفته كريمة من الداخلية والحكومة إلى ضحايا الانفلات الأمني والواجب.. لافتاً إلى أنه ليس هناك أي تعارض مع القانون.

نقيب المحاميين الأستاذ عبدالله راجح يقول " إذا كان أولياء الدم تنازلوا فليس هناك ما يمنع أن تقوم الداخلية بدفع الديات المالية نيابةً عن رجال الأمن.. وهذا يعتبر توجيه جيد وخطوة ممتازة نحو رفع معنويات رجال الأمن التي بدورها ستساهم في تحقيق الأمن والاستقرار وضبط الجريمة..

إلا أن الأستاذ عبدالله راجح ذهب بنا إلى السلبيات التي قد تنتج فيما بعد تنفيذ هذه التوجيهات " للتوجيه عائدات إيجابية متمثله في رفع المعنويات والسلبية في أن رجال الأمن يمارسون القتل بشكل عشوائي في أي حالة طارئة أثناء واجبهم".

إلا أنه ومع ذلك يبقى الجانب الإيجابي ونسبة تحقيقه على أرض الواقع أكبر.. بإعتبار رجال الأمن والشرطة بحاجة إلى من يشعرهم بقيمتهم ويهتم بأمرهم ويعترف لهم بالدور والواجب الذي يقومون به لتحقيق الأمن والاستقرار.. وتأمين المواطن..

أن رجال الأمن يستحقون من الحكومة والمجتمع الكثير لما يقدموه ويبذلوه من جهود في تقديم الخدمات للمجتمع.. لذا يجب على الجميع أن يقف لهؤلاء الفدائيين.